

المعاهدة النهائية بشأن الحدود السعودية اليمنية

تمثل قضايا الحدود بين بعض الدول العربية واحداً من أهم عناصر التوتر فيما بينهما، جنباً إلى جنب مع القضايا المرتبطة بعلاقات الجوار مع القوى الإقليمية (إيران، تركيا، السنغال، يوغندا، أثيوبيا، إرتريا) والعلاقات ذات الصلة بالأوضاع الدولية (الضغوط السياسية، المقاطعة، الحصار، التهديد بالتدخل العسكري). وتتطوي توترات الحدود على عدد من الجوانب المؤثرة سلبياً على الاستثمار في الدول العربية وذلك من حيث هدر الطاقات البشرية في مناطق الحدود، والضغط على الموارد الطبيعية، والإنفاق على السلاح والإمداد، وإشغال القيادات السياسية والإدارية وخطط أولوياتها.

ولذلك فإن المعالجة الجذرية الواعية لقضايا الحدود تمثل إنجازاً هاماً في سعي دولنا العربية إلى تطوير البيئة الاستثمارية فيها وجذب الاستثمارات البيئية والتدفقات العالمية إليها، لاسيما إذا ارتبطت معالجة قضايا الحدود بمعالجات شاملة للقضايا السياسية الأخرى كتنظيم تداول السلطة على مختلف المستويات، وتطوير علاقات الجوار والعلاقات الإقليمية والدولية في مسارات إيجابية. ومن هنا يأتي اهتمام **زمان الاستثمار** بالمعاهدة النهائية لترسيم الحدود بين السعودية واليمن التي تم التوقيع والمصادقة عليها مؤخراً بين الجارتين الشقيقتين.

وقد تضمنت المعاهدة، التي تشكل نموذجاً جيداً لحل مشكلات الحدود بين الدول العربية، خمس مواد أكد الجانبان فيها على إلزامية المعاهدة وشرعيتها النهائية وعلى التزامهما باتفاقية عام ١٩٣٤ ومذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٩٥، وتحديد خط الحدود الفاصل والدائم بينهما ووضع العلامات الحدودية على هذا الخط الذي يحدد أيضاً إلتقاء حدودهما مع حدود سلطنة عمان. كما تقرر تكليف شركة دولية بإعداد الخرائط المفصلة لخط الحدود البرية بين البلدين على أن يجري اعتمادها كخرائط نهائية تبين الحدود الفاصلة وتصبح جزءاً من المعاهدة. من ناحية أخرى تضمنت ملاحق المعاهدة توضيح الإحداثيات الجغرافية للحدود.

على أن من أهم ما يميز المعاهدة المذكورة هو أن التوصل إليها قد تم من خلال تفاوض مباشر على أعلى المستويات، الشيء الذي يمثل درجة عالية من مسؤولية التصدي للقضايا الحية، بالإضافة إلى ما تضمنته من شمولية في تغطية الجوانب العملية المرتبطة بقضايا الحدود وانعكاسها على القرارات الاقتصادية، والقضايا المتعلقة بهوم سكان تلك المناطق، فقد فطنت المعاهدة إلى إمكانية تعاون البلدين في استغلال الثروات الطبيعية التي يتم اكتشافها، وتنظيم حقوق الرعي وفقاً للأعراف والتقاليد السائدة، والمكافحة المشتركة للأوبئة، وتنظيم الحركة اليومية لمواطني البلدين ومركباتهم وتحديد ما يرتبط بذلك من رسوم جمركية وضريبية، وترتيبات الأمن والسلامة في مناطق الحدود.

وقد اعتبر بيان صادر عن الأمين العام للجامعة العربية أن المعاهدة تمثل "اتفاقاً تاريخياً وفتحاً في مجال تسوية نزاعات الحدود في العالم العربي. وتجسيدا للإرادة العربية في مواجهة كل ما من شأنه أن يعيق تطور العلاقات فيما بينها وتوسيع أفاقها".

ومن المتوقع والمؤمل فيه أن تحذو بقية الدول العربية التي تعاني من قضايا الحدود النموذج الرائد الذي اختطته الجارتان الشقيقتان.

ضمان الاستثمار

استخصاص

تطورات الاستخصاص في الدول العربية

تنامت أهمية الاستخصاص كعنصر مهم من عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وكواحد من الأدوات الرئيسية للتحويل إلى اقتصاد السوق وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أغراض تتجاوز مجرد تحويل الملكية إلى التركيز على كفاءة تخصيص الموارد وكفاءة الحجم والكفاءة الإدارية والكفاءة التقنية وتعزيز القدرة على المنافسة وتوسيع قاعدة الملكية والحفاظ على الأصول المملوكة للمجتمع. وتتم عملية الاستخصاص عبر خطوات مترابطة في إطار بيئة مواتية تتسم بالنمو المتوازن داخلياً وخارجياً، وسلامة الإطار التشريعي والمؤسسي، وتوافر المنافسة، وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية، والإصلاح المصرفي واستقرار أسعار الصرف.

وتهدف برامج الاستخصاص بوجه عام إلى تقليص حجم القطاع العام ووضع حدود لنشاطه، وإلى جانب تصفية الوحدات المتعثرة ونقل ملكية أو إدارة بعض المؤسسات إلى القطاع الخاص تهدف البرامج أيضاً إلى التخلص من الأعباء المالية على الدولة وزيادة الإنتاجية في مؤسسات القطاع العام وإعمال إمكانات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واجتذاب رؤوس أموال جديدة وتطوير الأسواق المالية وتعويض التقصير في الخدمات التي تقدمها الدولة. يتوقع في عملية الاستخصاص أن يتولى القطاع الخاص، المشهود له بالتميز في عمليات الإدارة والإنتاج والتسويق، خلق تحسن في الإنتاجية والربحية والكفاءة للمنشأة أو المؤسسة. ومن جهة أخرى، يرى بعض المعارضين أن ذلك إنما يتم على حساب الاعتبارات الاجتماعية والوطنية والإنسانية ويقص دور الدولة ويزيد الاحتكار ويعطي الفرصة لإستغلال المواطن. ومن هنا، وتحقيقاً للتوازن المنشود، لا بد أن تقوم الدولة بتوعية مواطنيها بأهمية برامج الاستخصاص مراعاةً للإجماع الوطني فيما يتعلق بالأثر على العمالة والشفافية وسلامة معايير اختيار المشروعات المزمع استخصاصها ووجود إطار قانوني سليم وآلية للمراقبة والمحاسبة وتطوير السوق المالية.

وتتبع عملية الاستخصاص منهجية خاصة تتم على مراحل تبدأ بتصنيف المؤسسات العامة من حيث الأداء المالي (عالي، متوسط، ضعيف) ويليهما تحديد الطبيعة الاحتكارية للمؤسسة، ومن ثم تتم جدولة إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات المزمع استخصاصها من حيث معالجة جوانب التنظيم ودعم الرقابة الداخلية وحل قضايا الإدارة وتعبئة الموارد المالية والعمالة وتقييم القيمة المقبولة للمؤسسة بأسلوب السوق أو أساليب التحليل المالي. ويتم بعد ذلك النقل الفعلي للملكية عبر منح الملكية بمختلف الطرق (الاستخصاص الجماعي) أو العطاءات أو المزادات أو البيع لمستثمر رئيسي أو البيع بأسلوب الشرائح من خلال سوق الأوراق المالية. كما يمكن استخدام عقود الإدارة وربطها بحسن الأداء كخطوة أولى نحو الاستخصاص. ويمكن تمويل البيع عبر وجود سوق مالية متطورة أو عبر صناديق استثمارية وصناديق التأمين والتقاعد أو البيع المؤجل أو مفاوضة الدين الخارجي بالمساهمة وإتاحة الفرصة

لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يحتاج الاستخصاص إلى إنشاء جهاز مركزي لإدارة العملية يجمع الخبرة المطلوبة ويتمتع بصلاحيات محددة خارج القيود الروتينية مع وضع خطة زمنية محددة لإنجاز عملية الاستخصاص مع الالتزام بمعايير الشفافية والعلنية وتحديد الأساليب التي تتواءم مع نوعية المؤسسات وتوفر الظروف الإيجابية من حيث البيئة الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية للدولة وتتيح الفرصة للتغلب على المعوقات الإدارية والسياسية. وقد يتم الاستخصاص بالجملة وبشكل عاجل أو بالتدريج على مراحل، مع تحديد نطاقه وإصدار التشريعات المنظمة له وإنشاء هيئات رقابية قطاعية.

بلغ عائد عمليات الاستخصاص على مستوى العالم عام ١٩٩٧ نحو ١٧٠ مليار دولار انخفضت إلى ١٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٨ بتأثير الأزمة الآسيوية ثم ارتفعت عام ١٩٩٩ إلى نحو ١٥٩ مليار دولار، وتركزت معظم العمليات في قطاع الاتصالات.

وعلى الصعيد الاقليمي، وفقاً للبيانات التفصيلية التي توافرت، بلغت حصة الدول العربية من عائد عمليات الاستخصاص التي تمت على مستوى العالم نحو ٣% عام ١٩٩٧ انخفضت إلى ١,٧% عام ١٩٩٨ مقارنة مع ما تم تحقيقه في أمريكا اللاتينية (٢٣%) وفي أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي (٤%). وسجلت ٥ دول عربية (مصر والأردن وتونس والمغرب والكويت) ما قيمته ١,٠٥٥ مليار عام ١٩٩٨.

وقد شهد عام ١٩٩٩ مجموعة من التطورات في مجال الاستخصاص في عدة دول عربية وتعمقت مشاركة القطاع الخاص في قطاع البنية الأساسية، باستخدام أسلوب "البناء والتشغيل والنقل" أو (البوت BOT) وخاصة في مشاريع الطاقة الكهربائية وإقامة محطات توليد الكهرباء المسنقة (كما في الإمارات والأردن واليمن ومصر مثلاً). وتقدر الدراسات المتخصصة أن احتياجات الدول العربية خلال العشر سنوات المقبلة من الكهرباء ستصل إلى ١٠٠ ألف ميغاوات ومن المياه الناتجة عن مشاريع التحلية ٨٠٠ مليون جالون يومياً بكلفة تقديرية ٣٠٠ مليار دولار. كما يجري استخصاص قطاع الاتصالات في عدة دول عربية ويفتح المجال فيه لعقود وتراخيص إدارة خطوط الهواتف المتنقلة (كما في السعودية ومصر والأردن والمغرب مثلاً). ويصاحب ذلك تطور البيئة القانونية والتشريعية والمؤسسية الناضجة للاستخصاص ويجري تسهيل الإجراءات ليكون الجهاز الحكومي أكثر كفاءة في التعامل مع متطلبات القطاع الخاص.

ومن المهم أن تسعى الدول العربية لاستيعاب حصيلة تجارب دول أخرى لغرض ضمان نجاح أهداف برامج الاستخصاص العربية، كما يجب أن تسعى للمواءمة بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي وبين حاجات المواطنين وأن تستكمل البيئة التشريعية والإدارية مع الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يوفرها برنامج الاستخصاص لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الملاحظ أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في مراحل التنفيذ بين مختلف الدول العربية التي تبنت الاستخصاص كعنصر من عناصر التصحيح وإعادة الهيكلة الاقتصادية. ففي مجال إدارة عملية الاستخصاص أنشأت مصر والمغرب جهازاً مستقلاً ومتخصصاً على مستوى وزارة أما في تونس والأردن فقد كلفت بذلك وحدة مستقلة تابعة لرئاسة الوزارة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشاريع العربية المشتركة مثل المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات)، التي أنشأت عام ١٩٧٦ بعضوية ٢٢ دولة عربية تنظر في إمكانية فتح المجال لاستثمارات القطاع الخاص فيها لتحسين القدرة التنافسية وزيادة مواردها المالية والقدرة على الدخول في المشاريع العملاقة في مجالات عملها.

وفي ضوء ما يصدر عن مختلف الجهات المحلية والعالمية المعنية بالتطورات التي تمت وتلك التي تجري في برامج الاستخصاص في الدول العربية ستنشر ضمان الاستثمار خلاصة عن تلك التطورات تبعاً.

تطورات الاستخصاص في مصر

تعتبر مصر من أوائل الدول العربية التي انتهجت سياسة الاستخصاص ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي أشار بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويعتبر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الأساس التشريعي لسياسة الاستخصاص التي تدير برامجها وزارة قطاع الأعمال حيث بدأ التنفيذ يأخذ منحى فعلياً عام ١٩٩٦. وقد بلغت حصيلة بيع الشركات عام ١٩٩٨ نحو ٢,٢ مليار جنيه. وفي عام ١٩٩٩ طرحت ٦٢ شركة للاستخصاص بقيمة ٨,٨١٦ مليار جنيه. فيما أعلنت الحكومة الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٩ أن تنشيط الاستخصاص سيكون على رأس قائمة أهدافها وأنه سيتم تجهيز ٢٠ شركة جديدة لبيعها إلى مستثمرين رئيسيين بقيمة ١,٦٠٠ مليار جنيه يتم الترويج لها بواسطة شركات عالمية محترفة.

وقد شهد استخصاص شركات الإسمنت نشاطاً ملحوظاً تمثل في بيع ٧٧% من شركة أسيوط للإسمنت (التي تحظى بحصة تقدر بنحو ١٦% من سوق الإسمنت في مصر) إلى شريك استراتيجي بقيمة ٤١٢ مليون دولار على أن يخصص ١٠% لتجمع العاملين وي طرح ١٣% في السوق المالية. وكذلك شركة بني سويف للإسمنت، التي تعاني عجزاً مالياً يقدر بنحو مليار جنيه وقامت شركة إسكندرية بورتلاند للإسمنت بطرح ٧٣,٤% بقيمة ١٧٦ مليون دولار وكما طرح ٩٠% من إسمنت العامرية. بينما أعلن عن طرح ٩٠% من أسهم الشركة القومية للإسمنت و ٤٧% من أسهم شركة حلوان للإسمنت لمستثمرين رئيسيين. ولوحظ أن شركات الإسمنت التي تم استخصاصها تتجه للاندماج فيما بينها لتقوية مركزها مثل شركة إسمنت السويس (تم استخصاصها ولكن الحكومة ما زالت تحتفظ بحصة ٢٠% فيها) التي تعترزم شراء حصة ٦٥% من إسمنت طرة بورتلاند بقيمة ٣٦١ مليون دولار.

كما طرح للاستخصاص أيضاً ٢٠% من شركة النيل للأدوية ولاحقاً ٣٠% من شركة سيد للأدوية و ١٠% من الشرقية للدخان و ٦٥% من مجموعة مصر للفنادق و ٩٠% من شركة النصر للكريستال والزجاج. أما شركة مصر للألمونيوم (تحتكر صناعة الألمونيوم في مصر بإنتاج ١٨٠ ألف طن متري سنوياً) فقد بيع منها ١٠% للعاملين وطرح ٧,٨% على شكل أسهم في السوق المالية. كما طرح ١٠-٢٠% لاستخصاص مصر تيليكوم من خلال إصدارات عامة أولية (وليس الدخول مع شريك استراتيجي) وستكون أكبر عملية استخصاص في مصر بقيمة تتراوح ما بين ١-١,٥ مليار دولار. سيتم إنشاء هيئة مستقلة لمتابعة الأمور الإجرائية الخاصة باستخصاص قطاع الاتصالات. وقد تم البدء بطرح شركات القطن للاستخصاص بداية بشركة الدلتا لحلج الأقطان عن طريق بيع ٩٠% وتخصيص ١٠% منها للعاملين وكذلك شركات قطن الإسكندرية وقطن القاهرة وقطن بور سعيد والشركة الشرقية للأقطان.

ومع مطلع عام ٢٠٠٠ أعلنت مصر خطة لاستخصاص ٧٠ شركة مملوكة للقطاع العام وإعادة هيكلة ٦٢ شركة أخرى بقيمة ٣,٥ مليار دولار. وقد تم طرح استخصاص ٢٠% من شركة توزيع الكهرباء للقاهرة الكبرى وهي واحدة من ٧ شركات إقليمية لتوزيع القوى الكهربائية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ١٣,٥ مليار دولار، سيتم استخصاصها، مع الاستمرار في استكمال الإجراءات اللازمة لتأسيس الإطار التشريعي والإجرائي الذي سينظمها (هيئة الكهرباء المصرية). ويعتبر مشروع سيدي كبري أكبر مشروع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبناء محطة مستقلة لتوليد الكهرباء بأسلوب بناء وتشغيل وتمليك ونقل (البوت BOOT) بقيمة ٤٨٠ مليون دولار لتوليد ٦٨٥ ميغاوات ضمن خطة متكاملة للعشرين عاما القادمة بقيمة ٧ مليار دولار تشمل ١٥ محطة لتوفير ما نسبته ٧-٨% سنوياً من الطلب الإضافي

على الكهرباء. وسيليه مشروع ممائل في شرق بور سعيد (٦٥٠ ميغاوات) وشمال خليج السويس (٦٥٠ ميغاوات) وشرم الشيخ (٦٥٠ ميغاوات). وقد منحت المجلة العالمية المتخصصة بالاستخصص (برايفاتايزيشن انترناشيونال) جائزة لمشروع سيدي كيرير كأهم صفقة استخصص في الشرق الأوسط لعام ١٩٩٩. وتعتزم مصر أن يغطي القطاع الخاص ما يقارب ٨٠% من الاستثمار الكلي في هذا المجال بحلول عام ٢٠٠٢.

تطورات الاستخصص في دول المغرب

تونس

تتولى وزارة التنمية الاقتصادية مسؤولية برنامج الاستخصص. وقد شهد عام ١٩٩٨ بيع ٢٣ مؤسسة بقيمة ٤٩٢ مليون دولار وبذلك يبلغ إجمالي ما تم بيعه منذ بداية البرنامج عام ١٩٨٧ ما يقارب ١٠٤ مؤسسة حكومية بحصيلة إجمالية بلغت ٨٦١ مليون دولار. منها مؤسستان في قطاع الإسمنت بقيمة ٤٠٩ مليون دولار و ٢٤ مؤسسة في قطاع السياحة بقيمة ١٥٨ مليون دولار و ١٤ شركة نقل بضائع بقيمة ٧٠ مليون دولار و ١٢ مؤسسة في قطاعات صناعات كيمياوية وميكانيكية بقيمة ٥٠ مليون دولار و ١٤ مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية والصيد البحري بقيمة ٤٧ مليون دولار والباقي في قطاعات التجارة ومواد البناء والنسيج والاتصالات. وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية ٨٠ مليون دولار في ١٠ مشروعات من أصل ٩٣ مؤسسة تم استخصصها خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٧ بقيمة إجمالية بلغت ٣٥٠ مليون دولار. وقد أعلن في بداية عام ١٩٩٩ عن عزم الحكومة على استخصص ٤٠ شركة بقيمة تقدر بنحو ٤٦٠ مليون دولار واستخصص ٦٠ شركة بحلول عام ٢٠٠١ بقيمة ١,٤ مليار دولار في قطاعات الإسمنت والكهرباء والاتصالات والمصارف. وسينتقل برنامج الاستخصص في تونس إلى المرحلة الثانية بالتوجه نحو استخصص البنية الأساسية ومنها الطرق ومعالجة النفايات الصلبة، ومنح رخصة أخرى لشبكة الهوائيات النقالة رغم أن استخصص شركة الاتصالات التونسية (تونس تيليكوم) مازال غير وارد. وتدرس حالياً إقامة أول محطة كهربائية مستقلة في العاصمة بطاقة ٣٥٠-٥٠٠ ميغاوات ستغطي نحو ٣٠% من إمدادات الطاقة في تونس بحلول عام ٢٠٠١. كما طرح للبيع العام ٣٥% من مؤسسة "سوتماغ" الحكومية المسؤولة عن مبيعات الجملة بقيمة ٤ مليون دولار واشترت شركة خاصة تونسية ٥١% من المؤسسة العامة (سيامي) للأدوات الكهربائية عام ١٩٩٨ بينما طرح ٢٣,١% في السوق المالية بقيمة ٢,٣ مليون دولار. وستطرح مناقصة لحصة ٤١,٦٣% في مركز تونس لإدارة المجمعات والأسواق و حصة ٢٠% من خدمات التزويد للخطوط التونسية في السوق المالية. وقد طرحت ثلاث من أصل أربع شركات للإسمنت يملكها القطاع العام للاستخصص. وعرضت تونس في مزاد مفتوح حصة ٨٧,٤٢% من الشركة الصناعية التونسية للكهرباء (سيتل) التي تصل مبيعاتها إلى ٤,٢ مليون دولار.

المغرب

في عام ١٩٩٩ تم اعتماد القانون الجديد للاستخصص الذي يعدل القانون الصادر عام ١٩٨٩ بهدف الإسراع في تنفيذ البرنامج الذي يتضمن بيع ١٠٠ شركة قطاع عام من ضمنها شركة اتصالات المغرب. ومن الجدير بالذكر أن وزارة القطاع العام والخصوصية المغربية هي التي تدير برنامج الاستخصص. وقد تم خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ استخصص ٥٤ شركة بقيمة ١,٥ مليار دولار منها ٤٠٠ مليون دولار لاستخصص الشركة الشريفة للبتترول (سامير).

وقد تم اتخاذ الخطوة الأولى في مجال استخصاص مؤسسة اتصالات المغرب بطرح ما نسبته ٢٠-٤٠% من أسهم الشركة بقيمة تقارب ٢ مليار دولار وتم البيع بالمزاد لرخصة ثانية لشبكة الهواتف النقالة بقيمة ١,١ مليار دولار بيعت لكونسورتيوم بقيادة تيليفونكا الإسبانية. كما طرحت مناقصة بناء محطة توليد كهرباء مشتركة بين القطاع العام والخاص بكلفة ٥٠٠ مليون دولار بنسبة ٢٠% للدولة و ٨٠% تتوزع بين الشريك الفني وبين كهرباء فرنسا وشركة انديسا الإسبانية. كما أن المصافي المغربية، التي تم استخصاصها عام ١٩٩٧، والتي تمتلك شركة كورال للبتترول السعودية حصصاً رئيسية فيها، قد اندمجت معاً. كما أنه يخطط لاستخصاص الخطوط الجوية المغربية بطرح جزء من حصة الدولة البالغة ٤٠% لشريك استراتيجي بينما تطرح الحصة المتبقية للبيع العام محلياً وبعض المؤسسات المصرفية وحصة الحكومة في شركة سوماكا لمعدات السيارات (٣٨%). كما تم استخصاص شركة فيرتيما للأسمدة الكيماوية ببيع حصة ٥١% إلى تجمع تقوده شركات برتغالية بقيمة ٢٤٠ مليون دولار. كما تم الاعلان عن إنشاء صندوق للاستخصاص يطرح حصص الحكومة التي تقل عن ٢٠% في ٢٥٠ شركة. كما بدأ المغرب باستخدام شبكة الإنترنت في التسويق للفرص الاستثمارية الناجمة عن عمليات الاستخصاص عبر اشتراكها في شبكة الاستخصاص الإلكترونية التابعة لشبكة المعلومات الاستثمارية العالمية (ايبانت) التي تديرها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجزائر

في عام ١٩٩٤، وضعت الحكومة الجزائرية خطة لاستخصاص ١٠٠٠ مؤسسة بحلول عام ١٩٩٨، وفي عام ١٩٩٥ أصدرت قانون الاستخصاص (تم تعديله عام ١٩٩٧) لتحقيق هذا الهدف عبر خطط مرحلية يشمل كل منها بيع ٢٥٠ مؤسسة إلى القطاع الخاص، وأنشأت مجلساً للاستخصاص كما وضعت قانون المنافسة لاستكمال الإطار التشريعي لهذه العمليات. ومع قدوم حكومة جديدة عام ١٩٩٩ وبدء العمل في بورصة الجزائر أعيد النظر في برنامج الاستخصاص وطرحت الحكومة الجزائرية للبيع العام كإصدار أولى ٢٣% من حصتها في شركة سيدال للأدوية بقيمة ٢٨,٧ مليون ريال كما طرحت ٢٠% للبيع الخاص إلى مستثمر بقيمة ٣٠ مليون دولار. كما طرحت اسهم شركة ايرباد بقيمة ١٧,١ مليون دولار ويتجه التفكير إلى طرح اسهم شركة سوناطراك العاملة في قطاع البترول والغاز في خطوة هي الأولى من نوعها لتمويل التوسع في مشاريع هذه المؤسسة الضخمة التي يبلغ حجم ديونها ٣١ مليار دولار. وقد عمدت الحكومة إلى استحداث وزارة جديدة هي وزارة المساهمات وتنسيق الإصلاحات يناد بها العمل على إدارة برنامج الاستخصاص ووضع استراتيجية تطوير القطاع الخاص.

مؤشرات

تراجع نسبة القرصنة الدولية في مجال البرمجيات خلال عام ١٩٩٩

تشير دراسة أجرتها مؤخراً المؤسسة الدولية للتخطيط والبحوث International Planning and Research Corporation (IPR) إلى انخفاض نسبة القرصنة الدولية إلى إجمالي

البرمجيات التي تم الترخيص باستخدامها في قطاع الأعمال حيث بلغت ٣٦% عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٣٨% عام ١٩٩٨ و ٤٣% عام ١٩٩٦ و ٤٩% عام ١٩٩٤. ويلخص التقرير الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع فيما يلي:

- ١- وجود الشركات المنتجة للبرامج وانتشارها على الساحة الدولية، حيث أصبح لها وجود فعلي في شتى أنحاء العالم، أتاح للمستخدمين شراء البرامج الأصلية.
- ٢- زيادة الدعم الفني الذي تقدمه الشركات للبرمجيات التي تنتجها، شجع المستخدم على اعتماد النسخة الأصلية للبرامج.
- ٣- الإنخفاض الكبير في أسعار البرمجيات مقارنة بعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ أدى إلى تضيق الفجوة بين أسعار البرمجيات الأصلية وتلك المنسوخة بطرق غير شرعية.
- ٤- قيام شركات مثل Business Software Alliance و Information Industry Association، مناهضة للقرصنة، بحملات توعية توضح أهمية الملكية الفكرية وتروج لشراء النسخ الأصلية.
- ٥- دخول الشركات المتهمه باستخدام برامج غير مرخصة في قضايا ونزاعات قانونية أثرت على مصداقيتها في مجال عملها بشكل مباشر.
- ٦- تزايد قناعة الحكومات بأهمية تشريع قوانين حماية الملكية الفكرية، ووضع عقوبات تجريبية لقرصنة البرامج.

وعلى الرغم من هذا التقدم في مجال محاربة القرصنة، فإن هذه النسبة لا تزال مرتفعة، فهي تعني أن القرصنة تطال برنامجاً أو أكثر بين كل ثلاث برامج تطبيقية. وهذا يعادل نحو ١٢,١٦ مليار دولار أمريكي خسارة من مجمل قيمة هذا النشاط التي قدرت بحوالي ٣٣,٧٧ مليار دولار عام ١٩٩٩.

وقد رافق تراجع نسبة القرصنة خلال السنوات الخمس الماضية، زيادة في نسبة استخدام برامج الحاسوب في العالم. مما أدى إلى زيادة القيمة المالية للخسارة. ويوضح الجدول التالي الخسارة الناتجة عن القرصنة في مناطق العالم المختلفة:

توزيع الخسارة %		الخسارة (مليار دولار)		نسبة القرصنة %		المنطقة
١٩٩٩	١٩٩٤	١٩٩٩	١٩٩٤	١٩٩٩	١٩٩٤	
٤%	١٠	٠,٥٠	١,١٠	٧٠%	٨٥%	أوروبا الشرقية
٤%	٣	٠,٤٧	٠,٤٠	٦٠%	٨٠%	الشرق الأوسط وأفريقيا
٩%	٨	١,١٢	٠,٩٨	٥٩%	٧٨%	أميركا اللاتينية
٢٣%	٢٥	٢,٧٩	٣,١٤	٤٧%	٦٨%	آسيا/الباسيفيك
٣٠%	٢٢	٣,٦٢	٢,٧٨	٣٤%	٥٢%	أوروبا الغربية
٣٠%	٣٢	٣,٦٣	٣,٩٣	٢٦%	٣٢%	أميركا الشمالية
١٠٠%	١٠٠%	١٢,١٦	١٢,٣٤	٣٦%	٤٩%	العالم

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول العربية قد بادرت إلى وضع قوانين لحماية الملكية الفكرية وزادت من نشاطها في المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية (وايبو) و، أقامت الجمعيات المتخصصة على المستويات القطرية والإقليمية لمتابعة نشر الوعي وتدريب العاملين في هذا المجال مع تبيان أهمية تثبيت حقوق الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا الذي يتطلب حماية حقوق الشركات المستثمرة في أعمال التصميم الصناعي وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمنشآت الجغرافية وغير ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تم رفعها من القائمة "٣٠١" التي وضعتها الولايات المتحدة الأميركية لتتضمن أسماء الدول التي تراقبها بسبب انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، حيث جاءت في ذلك تالية لدولة البحرين التي سبق رفع اسمها في العام الماضي.

وتقديرًا للجهود التي بذلتها دولة الكويت في معالجة المخاوف المتعلقة بقوانينها للحماية الفكرية والبدء في تطبيق قانون حماية حقوق النسخ اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٠، وتقديراً للنقد الذي أحرزته كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، فمن المتوقع أن تخرج هذه الدول من القائمة في العام المقبل. ويبين الجدول التالي ترتيب أعلى ٢٥ دولة في العالم في مجال قرصنة البرمجيات ويشمل الجدول ٧ دول عربية تتراوح نسبة القرصنة فيها بين ٧٥% و ٨٨%.

متسلسل	الدولة	١٩٩٤	١٩٩٩	الخسارة ١٩٩٩ (مليون دولار)
١	فيتنام	%١٠٠	%٩٨	١٣,١
٢	الصين	%٩٧	%٩١	٦٤٥,٥
٣	اتحاد الجمهوريات المستقلة (عدا روسيا)	%٩٥	%٩٠	٤٣,٥
٤	روسيا	%٩٥	%٨٩	١٦٥,٥
٥	لبنان	%٩٣	%٨٨	٢,١
٦	عُمان	%٩٦	%٨٨	٩,٨
٧	إندونيسيا	%٩٧	%٨٥	٤٢,١
٨	بوليفيا	%٩٣	%٨٥	٥,١
٩	باراغوي	%٩٥	%٨٣	٨,٢
١٠	السلفادور	%٩٧	%٨٣	١٦,٧
١١	باكستان	%٩٥	%٨٣	١٨,٩
١٢	البحرين	%٩٢	%٨٢	٦,٠
١٣	تاييلاند	%٨٧	%٨١	٨٢,٢
١٤	الكويت	%٩١	%٨١	١٣,٢
١٥	رومانيا	%٩٣	%٨١	١٢,١
١٦	نيكاراغوا	%٩٤	%٨٠	٦,٨
١٧	قطر	%٩١	%٨٠	٤,٥
١٨	غواتيمالا	%٩٤	%٨٠	١٥,٦
١٩	بلغاريا	%٩٤	%٨٠	١١,٢
٢٠	مصر	%٨٤	%٧٥	٣٣,٢
٢١	الأردن	%٨٧	%٧٥	٣,٣
٢٢	هندوراس	%٨٩	%٧٥	٦,٣
٢٣	تركيا	%٩٠	%٧٤	٩٨,٣
٢٤	دول أمريكا اللاتينية الأخرى	%٧٩	%٧٢	٣٧,٤
٢٥	جمهورية الدومينيكا	%٨٩	%٧٢	١٥,٣

ترويج

ورشة عمل متخصصة لهيئات ترويج الاستثمار العربية

تنظم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فيااس) من مجموعة البنك الدولي، وباستضافة كريمة من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ورشة عمل إقليمية حول "تقنيات الترويج للاستثمار في الدول العربية" يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٠ في مدينة عمان. وتهدف الورشة إلى ترسيخ المفاهيم والتقنيات المرتبطة بعمليات الترويج للاستثمار وذلك استنادا إلى الخبرة المكتسبة دوليا وإقليميا في هذا المجال، وتوظيفها في ترشيد برامج الترويج في الدول العربية والعمل على ترقية قدرتها على جذب الاستثمارات العربية البينية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وستعقد الجلسات حول المحاور التالية:

- استخدام تقنيات ترويج الاستثمار كأداة فعالة لاستقطاب المستثمرين وإصلاح البنية المؤسسية.
- آليات بناء صورة الدولة كمستقطب للاستثمار.
- الترويج الإلكتروني.
- تجربة المكاتب التمثيلية للترويج في الخارج .
- تحديد الفرص الاستثمارية وبلورتها.
- الخدمات المقدمة للمستثمر كعناصر جذب لمزيد من الاستثمارات والمستثمرين.
- وسيتم في الورشة استعراض الخبرات والتجارب الدولية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) و(فياس) وكذلك خبراء من جامعة هارفرد ومن هيئات تشجيع الاستثمار في بريطانيا وإيرلندا وجمهورية التشيك وماليزيا وكوستاريكا. وبالمقابل ستقدم هيئات تشجيع الاستثمار العربية في مصر والأردن ولبنان وتونس وسلطنة عمان خلاصة خبراتها في مجالات تطوير البنية المؤسسية والترويج الإلكتروني وخدمة المكان الواحد وبلورة الفرص الاستثمارية والترويج الخارجي لجذب الاستثمار لداخل الدولة.

صدر مؤخراً

تجربة الاقتصاد التونسي في جذب الاستثمار الخارجي

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار دراسة عن تجربة الاقتصاد التونسي في جذب الاستثمار الخارجي، استعرضت الجوانب الرئيسية المرتبطة بقدرة الاقتصاد التونسي على جذب الاستثمار الخارجي خلال ربع القرن المنصرم، وشمل ذلك الأداء الإنمائي المتميز، والإدارة الكفؤة لبرامج الإصلاح الهيكلي، وسياسة الاستخصاص التي طبقتها الحكومة التونسية، والانفتاح على الاستثمار الخارجي، وتوافر العمالة المدربة المنضبطة، واستقرار علاقات العمل، كما أكدت على ضرورة تطوير الأوعية التمويلية والاستمرار في ترسيخ البيئة الكلية مواتية لجذب الاستثمار الخارجي.

ومن أبرز المؤشرات التي عكستها الدراسة ما يلي:

- تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي قدره ٥,٦% خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٨، وتحسن مستوى الدخل الفردي الحقيقي وانخفاض مستوى نسبة الفقر من حوالي ٣٣% من إجمالي عدد السكان في بداية السبعينات إلى ٦% عام ١٩٩٨.

- تراجع معدل التضخم خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي رغم تحرير معظم الأسعار (من ١٤% عام ١٩٨٢ إلى ٣,٤% عام ١٩٩٨).

- انخفاض نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠% عام ١٩٨٦ إلى ٤٧% عام ١٩٩٨، وانخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية إلى قيمة صادرات السلع والخدمات من ٢٧,٢% إلى ١٦,٢% خلال الفترة ذاتها.

- انخفاض معدل نمو السكان من ٢,٧% في بداية السبعينات إلى أقل من ١,٥% عام ١٩٩٨، وارتفاع متوسط سنوات العمر من حوالي ٦٠ سنة إلى ٧٢ سنة خلال الفترة ذاتها.

- ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٤% إلى ٢١%، وارتفاع نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات من ١٨,٣% عام ١٩٧١ إلى ٨٣,٥% عام ١٩٩٨ على التوالي.

- انخفاض نسبه مساهمة الصادرات الفلاحية والنفطية في إجمالي الصادرات من ٦٦,٨% عام ١٩٧١ إلى ١٥,٧% عام ١٩٩٨.
- استخصاص ١١٤ شركة عامة عبر ٢٠٨ عملية بقيمة ٨٨٢,٦ مليون دينار حتى نهاية عام ١٩٩٨.
- حسن تكوين العمالة وتأهيلها وانضباطها واستقرار العلاقات الصناعية.

خلصت الدراسة إلى أن ما تحقق حتى الآن من نجاح في تنويع هيكل الإنتاج وتنامي قيمة الصادرات، دفعت به إلى حد كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وجهت نشاطها إلى قطاع الصناعة التحويلية. ومن المتوقع أن تنامي نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التسريع في تنفيذ برامج الاستخصاص وانحسار دور القطاع العام في الأنشطة التسويقية في المؤسسات التي مازال يسيطر عليها. كما نوهت الدراسة إلى ضرورة توفر الإدارة الكفؤة لعمليات الاستخصاص وأن يصحب تطبيقها ما يلزم من سياسات وترتيبات اجتماعية، والإفادة في هذا الصدد من تجربة الدول التي تأثرت فيها الشرائح المهمشة في المجتمع من تنفيذ مثل هذه السياسة و تطبيقاتها، بحيث يكون ذلك منسجما مع مقتضيات كفاءة الإنتاج والتشغيل في القطاعات الإنتاجية والخدمية باعتباره شرطا لازما للارتقاء بتنافسية الاقتصاد التونسي.

التوزيع القطاعي للاستثمارات الخارجية المباشرة في تونس خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ (مليون دينار)

السنة	النفط والغاز الطبيعي	الصناعة التحويلية	السياحة والخدمات الأخرى	الفلاحة	قطاعات أخرى	غير محدد	الإجمالي
١٩٨٨	٤٠,٠	م.غ	م.غ	-	م.غ	٣٧,٠	٧٧,٠
١٩٨٩	٥٥,٠	م.غ	م.غ	-	م.غ	٥٢,٠	١٠٧,٠
١٩٩٠	٥٣,٠	م.غ	٠,٢	-	٨,٥	١٥,٨	٧٧,٥
١٩٩١	١٢٩,٦	م.غ	-	-	١٨,٥	١١,٠	١٥٩,١
١٩٩٢	٤٦١,٤	١٥,٥	١٣,٠	-	٢٦,٢	-	٥١٦,١
١٩٩٣	٦١٥,٨	١٤,٩	٧,٠	-	٢٢,٢	-	٦٥٩,٩
١٩٩٤	٤٩٤,٤	١٤,٠	١٧,٠	-	١٧,٤	-	٥٤٢,٨
١٩٩٥	٢٤٥,٤	٢٤,٢	٢٨,١	-	١٥,٤	-	٣١٣,١
١٩٩٦	٢٠٣,٩	٤٩,٥	٥٢,١	٢,٠	٢,٠	-	٣٠٩,٥
١٩٩٧	٢٧١,٣	٨٥,٧	٢٩,٣	٣,٣	١٣,٣	-	٤٠٢,٩
١٩٩٨	٢٠١,٨	٥٢٣,٣	٢٧,٩	١,٤	٥,٥	-	٧٥٩,٩
الجملة	٢٧٧١,٦	٧٢٧,١	١٧٤,٦	٦,٧	١٢٩,٠	١١٥,٨	٣٩٢٤,٨
النسبة المئوية	٧٠,٧%	١٨,٦%	٤,٤%	-	٣,٣%	٣,٠%	١٠٠%

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بالترويج لمختلف فرص الاستثمار في الدول العربية، لذا يرجى من أصحاب المشروعات أو المروجين، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي

سوريا

يهدف المشروع إلى تصنيع معدات الري المتطورة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

التكاليف الاستثمارية ٦,٩ مليون دولار

معدل العائد الداخلي ٤٧%

فترة استرداد رأس المال خمس سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب ٤٧٤

الخرطوم ١١١١١

جمهورية السودان

هاتف: ٤٧٢١٧٦ / ٤٧٢١٨٣ (٢٤٩١١)

فاكس: ٤٧١٤٠٢ (٢٤٩١١)

مشروع صناعي

سلطنة عمان

يهدف المشروع إلى إنتاج المراوح المنزلية.

التكاليف الاستثمارية ٨٧,١ ألف ريال عماني

الطاقة الإنتاجية ٣٠ ألف مروحة سنويا

معدل العائد الداخلي ٢٤%

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

وزارة التجارة والصناعة

ص.ب: ٥٥٠ مسقط - ١١٣

سلطنة عمان

هاتف: ٧٣٨٠٢٥/٧٣٨٠٢١ (٩٦٨)

فاكس: ٧٣٨٠٢٦ (٩٦٨)

مشروع صناعي

السعودية

يهدف المشروع إلى استخلاص مشتقات النخيل السائلة والصلبة.

التكاليف الاستثمارية ٧,٨٤ مليون دولار

الطاقة الإنتاجية ٣٠ ألف طن سنويا

معدل العائد الداخلي ٥٠%

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

ص.ب: ٥١١٤ الدوحة - دولة قطر

هاتف: ٨٥٨٨٨٨ (٩٧٤)

فاكس: ٨٣١٤٦٥ (٩٧٤)

مشروع صناعي

غير موطن

يهدف المشروع إلى إنتاج محركات الديزل عالية السرعة.

التكاليف الاستثمارية ٤٥٣ مليون دولار

الطاقة الإنتاجية ٥٧ ألف محرك سنويا

معدل العائد الداخلي ٢١,١%

فترة استرداد رأس المال ١١ سنة

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

ص.ب ٨٠١٩ الأمم المتحدة - الرباط - ١٠١٠٢

المملكة المغربية

هاتف: ٧٧٢٦٠٠ / ٧٧٢٦٠٧ (٢١٢٧)

فاكس: ٧٧٢١٨٨ (٢١٢٧)

مشروع صناعي

غير موطن

يهدف المشروع إلى إقامة مراكز لتجميع الألبان من صغار المنتجين وتنقيتها وتبريدها ونقلها مبردة إلى المصانع المتخصصة.

التكاليف الاستثمارية ٣٠٠ ألف دولار للمركز الواحد

معدل العائد الداخلي: ٣٢,٦٣%

فترة استرداد رأس المال ٤ سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب ٤٧٤ - الخرطوم ١١١١١ - جمهورية السودان

هاتف: ٤٧٢١٧٦ / ٤٧٢١٨٣ (٢٤٩١١)

فاكس: ٤٧١٤٠٢ (٢٤٩١١)

يقتصر ترويج المؤسسة للفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.